

الإلتزام بتنفيذ اتفاقية بازل 3 في البنوك الواقع والتحديات

- حالة بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي 2013-2018 -

Commitment to implement Basel 3 in the realities and challenges of banks

The case of French Societe Generale Bank 2013-2018

توفيق زرمان*، جامعة قسنطينة-2، الجزائر.

zermanetoufik@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2020/10/15)، تاريخ المراجعة: (2020/11/07)، تاريخ القبول: (2020/12/07)

Abstract :

ملخص :

The article aims to reveal the developments and challenges faced by banks, especially in terms of determining the requirements and structure of capital, liquidity and asset composition, which requires the drafting of modern procedures and rules by the Basel Committee to keep pace with local and international financial events in order to achieve financial stability.

That's why we have submitted a study on The societe General of France because it is committed to the implementation of Basel3, using the descriptive analytical approach in data collection and analysis.

We have concluded that the obligation to apply basel3 rules and procedures leads to financial balance and does not fall into future financial difficulties,

Keywords: basel3, Banks, financial stability, reality, challenges

يهدف المقال الى الكشف عن التطورات والتحديات التي تواجهها البنوك خاصة ما تعلق بتحديد متطلبات وهيكل رأس المال، السيولة وتركيبية الأصول، مما تطلب صياغة إجراءات وقواعد حديثة من طرف لجنة بازل لمسايرة الاحداث المالية المحلية والدولية بهدف تحقيق الاستقرار المالي.

لهذا قمنا بتقديم دراسة على بنك سوسيتيه جنرال الفرنسي لكونه ملتزم بتنفيذ اتفاقية بازل 3، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها.

وقد توصلنا الى أن الإلتزام بتطبيق قواعد وإجراءات اتفاقية بازل3 تؤدي الى تحقيق التوازن المالي وعدم الوقوع في التعثر المالي.

الكلمات المفتاحية: بازل 3، بنوك، توازن

مالي، واقع، تحديات.

مقدمة:

يعتبر النشاط المصرفي ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد وعلى المستويين المحلي والدولي، لهذا أولت الدول الكبرى والمسماة مجموعة العشرين أولوية كبيرة لوضع قواعد أساسية ومتينة تسمع للبنوك من الأداء الجيد وتجنب الأزمات المالية غير المتوقعة، وهذا من خلال التركيز على عنصر رأس المال الأساسي ورأس المال شريحة 1، ورأس المال المتحوط، ومدى تغطيته للأصول الرجحة بالمخاطر المتعلقة بالسوق، القرض والمخاطر التشغيلية.

وعليه فقد تمت صياغة وصدور قواعد اتفاقية بازل 3 التي صدرت في 2010/09/12 بعد جلسات عديدة وبتمثيل دولي لكل الهيئات المالية والنقدية، وقد تضمنت إضافات جديدة متعلقة بنسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر، وكذا نسبة الرفع المالي لمعرفة قدرة البنوك على مواجهة طلبات السيولة تفاديا لما حدث كالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 ثم 2012. كما ركزت الاتفاقية على ضرورة التنفيذ التدريجي لمختلف التوصيات من تاريخ صدورها، بتحديد حد أدنى لنسب رأس المال والسيولة والرفع المالي.

ونجد في هذا السياق ان بنك سويسيتيه جنرال من البنوك الرائدة والمصنفة قد التزمت بقواعد الاتفاقية بازل 3، كما نشير ان ذات البنك نفذ ما صدر سابقا من اتفاقيات تسمح بتحقيق مائة رأس المال و نتائج مرضية. وعليه يمكن صياغة إشكالية المقال فيما يلي:

ما مدى الإلتزام بتنفيذ اتفاقية بازل 3 في الواقع والتحديات التي يواجهها بنك سويسيتيه

جنرال؟

وبناء على هذا التساؤل يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الإلتزام بتوصيات اتفاقية بازل 3 يتطلب بنية مالية متينة.
 - يستخدم رأس المال كصمام أمان لمواجهة الازمات المالية.
 - استخدامات السيولة يتطلب التوافق بين العائد والمخاطرة المترتبة عن الأنشطة المختلفة.
 - أهمية الرفع المالي تكمن في تحقيق عوائد معتبرة وإحترام تواريخ الاستحقاق.
- لهذا اعتمدنا في المقال على المنهج الوصفي في سرد ما جاءت به اتفاقية بازل من توصيات وقواعد لتحقيق السلامة المصرفية، وكذلك المنهج التحليلي في تحليل البيانات المجمع والمبوبة، مع دراسة حالة بنك سويسيتيه جنرال الفرنسي لإسقاط ما جاءت به الاتفاقية ومدى التزامه بالتوصيات. كما نشير ان أهمية الموضوع تعود الى المستجدات على مستوى الساحة المالية الدولية، والحاجة الى المزيد من الاستقرار وعدم الوقوع في أزمات السيولة.
- أما الهدف من المقال هو توضيح الإلتزام بقواعد اتفاقية بازل 3 وما سبقها، مع الإشارة الى دراسة حالة بنك سويسيتيه جنرال الفرنسي.

ومن بين الدراسات السابقة نذكر: دراسة بوشرمة عبد الحميد، مقررات اتفاقية بازل 3 وتطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية-دراسة حالة الجزائر والأردن، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، وقد توصلت الدراسة الى دمج جزئي وليس كلي للمعايير الكمية التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 في بنك الجزائر، وهناك دمج شبه كلي للمعايير الصادرة عن البنك المركزي الأردني. دراسة علي جعريف، ما مدى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق بنود اتفاقية بازل 3، مجلة الباحث، العدد 7، جوان 2017، وقد توصلت الى استعداد البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق مقررات لجنة بازل 3، والمتعلقة بنسبة تغطية السيولة، بالرغم من ضعف السوق المالي وغياب الثقافة المالية لدى أصحاب رؤوس الأموال. دراسة منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، 2017، وقد توصلت الى ان إدارة المخاطر تعتبر جوهر العمل المصرفي، بحيث ان التحكم في المخاطر بالشكل المناسب يحمي البنوك من الوقوع في الازمة المالية ويحافظ على استقرارها وحماية النظام المصرفي من الصدمات الذي يعتبر هدف لجنة بازل من خلال مواكبة التطورات الحاصلة في النشاط المصرفي.

2. نشأة وتطور اتفاقية بازل 3

لقد نشأت اتفاقية بازل 3 من خلال دعوة زعماء مجموعة العشرين والجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية في سنة 2009 الى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رأس المال المصرفي، وذلك في اعقاب الازمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات غير مؤمنة لدى البنوك، ويهدف تخفيض آثار أزمة مالية مستقبلية.

لذا فقد أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي اجتمعت في مدينة بازل السويسرية، بحضور رؤساء البنوك المركزية ومسؤولين في الهيئات التنظيمية من 27 دولة من الاقتصاديات الرائدة في العالم، وقد وافقوا على وضع قواعد أكثر صرامة في 12/09/2010 بشأن إدارة المصارف في محاولة تجعل هذه الصناعة أكثر قدرة على مواجهة الازمات وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية والتي أطلق عليها اتفاقية بازل 3. (الغندور، 2003، ص157)

لهذا فلجنة بازل هي اللجنة المعنية بالدرجة الأولى بوضع القواعد الدولية لتحديد قيمة راس المال المطلوب وإدارة المخاطر المصرفية منذ اتفاقية بازل 1 لسنة 1992، والاضافات التي تمت في سنة 1996، وصولا الى اتفاقية بازل 2 لسنة 2004، وعليه فإن اتفاقية بازل 3 هي استكمالاً للجهود التي تبذلها اتفاقية بازل لتحسين الأطر والقواعد التنظيمية للبنوك، وهي مبنية على وثائق اتفاقية بازل 1 و اتفاقية بازل 2 ، وتضم مجموعة من المقاييس الإصلاحية التي تسمح بتعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي.

ان الهدف من اتفاقية بازل 3 هو تحقيق الاستقرار وتقوية النظام المصرفي العالمي، والى توفير المنافسة العادلة للبنوك التي تخضع لتشريعات مصرفية مختلفة، وقد تضمنت اتفاقية بازل 3 وضع واعد واسس موحدة على المستوى العالمي، لقياس كفاية رأس المال من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال في البنك والموجودات الخطرة المرجحة داخل وخارج الميزانية، وحددت بنسبة 8% وقد طبقته البنوك العاملة في أكثر من 100 دولة عبر العالم.

3. ظهور اتفاقية بازل 3 وتحديات البنوك لتحقيق الاستقرار المالي

نظرا لحدوث الازمة المالية العالمية في سنة 2008، فقد عملت اللجنة على إعادة النظر واجراء تعديلات جوهرية لوضع قواعد جديدة والتي سميت باتفاقية بازل 3 (مجدوب، 105، 2017)، والتي تسمح بترسيخ المعايير العالمية الخاصة برأس المال، وان مساهمتها تكون جوهرية في ضمان الاستقرار والنمو المالي على المدى الطويل، وتلزم قواعد اتفاقية بازل 3 البنوك بتحسين نفسها جيدا ضد الازمات المالية في المستقبل والتصدي بمفردها للاضطرابات المالية التي من الممكن ان تتعرض لها دون مساعدة الدول ما أمكن، ومن اهم الإجراءات التي وردت في نص اتفاقية بازل 3 هي تعزيز نسبة الموارد الذاتية للبنوك او احتياطاتها والتي تعتبر المعايير المعتمدة لقياس المتانة المالية للمؤسسات المالية.

ويعتبر الهدف من جملة الإصلاحات لاتفاقية بازل 3 هو قدرة القطاع المالي على مواجهة الأزمات الناشئة عن الوضع الاقتصادي والمالي، أيا كان مصدره مما يقلل من خطر تسربها من القطاع المالي الى الاقتصاد الحقيقي.

4. خصائص اتفاقية بازل 3

لقد تميزت اتفاقية بازل 3 بالخصائص التالية: (خالد أمين، 2012، ص9)

- تعزيز نوعية رأس المال
- إضافة هامش تحفظي وهامش دورة الأعمال لتعزيز رأس المال
- العودة الى استخدام نسبة الرفع المالي بعد اجراء بعض التعديلات عليها
- استخدام نسب معيارية لمراقبة سيولة البنوك
- رفع اوزان المخاطر للأدوات الإستثمارية المعقدة ذات المخاطر المرتفعة.

5. المحاور الأساسية لاتفاقية بازل 3

لقد شملت اتفاقية بازل 3 على خمسة محاور هامة وهي:

- يتضمن المحور الأول لمشروع اتفاقية بازل 3 على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس المال المطلوب في البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرًا على رأس المال المكتتب به والارباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتواريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها،

اما رأس المال المساند فقد الغي واسقطت اتفاقية بازل 3 كل ما سبق ما عدا مكونات رأس المال التي كانت مقبولة.

- تشدد مقترحات اتفاقية بازل 3 في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة والمقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو من خلال فرض متطلبات رأس المال إضافة الى المخاطر وكذلك تغطية الخسائر الناجمة عن إعادة تقييم الأول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
- في المحور الثالث تم ادخال نسبة جديدة من طرف اتفاقية بازل 3 وهي نسبة الرفع المالي، وهي تهدف لوضع حد اقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة كما ان المخاطر التي لا تستند الى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في مواجهة أنواع المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية، وهي نسبة لا تقل عن 3% (<https://www.bis.org/bcbs/publ/d424.htm>).

- تضمن المحور الرابع اتباع البنوك أساسيات الإقراض ومواكبة أكثر مما يجب فتريد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتتع عن الإقراض في فترة الركود.
- أما المحور الخامس فقد خصص للسيولة، والتي تبين انشاء الازمة المالية العالمية مدى أهميتها لأداء النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح ان اتفاقية بازل 3 ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقتصر اعتماد نسبتين هما نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio، والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها لمدة 30 يوما، اما النسبة الثانية هي نسبة السيولة المتوسطة والطويلة الأجل Net Stable Funding Ratio، والهدف منها هو توفير مصادر التمويل المستقرة. (زبير، 2013، 456)

6. التعديلات التي أدخلت ضمن اتفاقية بازل 3

- تتمثل اهم التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل 3 فيما يلي: (عبد الله، 2012، ص 9)
- رفع الحد الأدنى من رأس المال عالي الجودة الذي يتكون من أسهم عادية والاحتياطيات والارباح المدورة من 2% من الموجودات المرجحة بالمخاطر الى 3.5 % في سنة 2013 الى 4.5 % في سنة 2015. تدريجيا.
- رفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأساسي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر من 4 % حاليا الى 4.5 % في بداية سنة 2013، ثم الى 5.5 % في بداية سنة 2014 لتصل الى 6 % في بداية سنة 2015، علما ان رأس المال الأساسي يساوي رأس المال عالي الجودة مضافا اليه الأسهم الممتازة.

- طرح الاستثناءات من رأس المال التنظيمي من رأس المال عالي الجودة، بدلا من طرح 50 % منها رأس المال الأساسي و 50 % منها رأس المال الإضافي، علما ان هذا التعديل سيطبق تدريجيا على فترة خمس سنوات اعتبارا من سنة 2014 وحتى بداية سنة 2018 وبنسبة 80% من هذه الاستثمارات لكل سنة
 - إضافة هامش تحفظي بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر على ان تكون من رأس المال عالي الجودة، وسيتم إضافة هذا الهامش التدريجي اعتبارا من سنة 2016 مما سيرفع الحد الأدنى من رأس المال عالي الجودة إلى 7%.
 - رفع اوزان المخاطر الترحيحية لعمليات التوريد والمشتقات المالية المعقدة وأدوات المتاجرة تدريجيا.
 - الغاء رأس المال المساند، والذي هو عبارة عن قرض مساند قصير الاجل ولمدة سنتين، يحصل عليه البنك لدعم رأس المال وهو يحمل صفات مشتركة بين رأس المال والدين، كونه الجهة التي تقدم هذا القرض تتنازل عن حق الأولوية في السداد.
 - إضافة هامش إضافي يتعلق بمراحل الدورة المالية، يتراوح بين صفر و 2.5 % من الموجودات المرجحة بالمخاطر، حيث سيضاف بشكل تدريجي اعتبارا من سنة 2016، وذلك وفق الظروف المحلية للدولة، علما ان الهامش سيضاف فقط عندما يحل في الدولة نموا مرتفع للإقراض، قد ينتج عنه مخاطر مرتفعة على النظام المصرفي والمالي، وفي حالة تم إضافة هذا الهامش سيرتفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال الى 13%.
 - تطبيق نسبة الرفع المالي: هذا المؤشر سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في نظام البنوك، ولمراعاة القابلية للمقارنة (بريش، غراية، 2015، ص112)، وقد حددت بحد أدنى 3% التي يتم احتسابها بقسمة رأس المال الأساسي الى اجمالي الموجودات علما انه تم إضافة الموجودات خارج الميزانية، وذلك بشكل تدريجي اعتبارا من سنة 2013.
 - تطبيق نسبتين لمراقبة سيولة البنوك تسمى الأولى نسبة تغطية السيولة، ويتم تطبيقها من سنة 2015 بعد فترة مراقبة لهذه النسبة تبدأ اعتبارا من بداية 2011، اما النسبة الثانية فهي نسبة التمويل الصافي المستقر، لتطبق رسميا بعد فترة مراقبة لهاتين النسبتين، وخلال فترة المراقبة، يتم متابعة لمدى تأثيرهما على الأسواق المالية ونمو الإقراض والنمو الاقتصادي.
- يمكن تلخيص مختلف النسب المطلوبة وفق اتفاقية بازل 3 لرأس المال حسب الجدول التالي:

الجدول 1: تطور النسب الدنيا المطلوبة لاتفاقية بازل 3 تدريجيا من 2011-2019

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الحد الأدنى/ السنة
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5	/	/	نسبة حقوق الملكية الى الموجودات
%2.5	1.88 %	1.12 %	0.63 %	/	/	/	/	/	رأس المال التحوط
%7	6.38 %	5.75 %	5.13 %	%4.5	%4	%3.5	/	/	حقوق المساهمين + رأس المال التحوط
%6	%6	%6	%6	%6	%5.5	%4.5	%4	%4	رأس المال الشريحة 1
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	اجمالي رأس المال/الموجودات المرجحة بالمخاطر
10.5 %	9.88 %	9.25 %	8.63 %	%8	%8	%8	%8	%8	اجمالي رأس المال + رأس مال التحوط

Source: (Charles, 2011, p12)

7. البنود الأساسية لاتفاقية بازل 3

تتمثل اهم بنود تطبيق اتفاقية بازل 3 فيما يلي: (حبش، 2012، ص 11)

1.7- مكونات رأس المال: يتكون رأس المال التنظيمي من العناصر التالية:

1.7.1- الشريحة الأولى من رأس المال وتشمل الأسهم العادية للشريحة الأولى والتي تنفرع الى

الأسهم التي يصدرها البنك، علاوة الإصدار، الأرباح المحتجزة، الاحتياطات، ونطرح الشهرة وأية موجودات غير ملموسة، وتشمل الإضافات للشريحة الأولى ما يسمى القرض المساند المدفوع بالكامل، وان لا يكون مضمون برهن من موجودات البنك، على ان يكون بشكل دائم وبدون تاريخ استحقاق بالإضافة الى عدم وجود أي حوافز للتسديد المبكر.

2.1.7- **الشريحة الثانية:** وتشمل قرض مساند لدعم رأس المال المدفوع بالكامل وان لا يكون مضمون برهن أي من موجودات البنك، على ان لا يقل تاريخ استحقاقه عن خمس سنوات بالإضافة الى عدم وجود أي حوافز للتسديد المبكر، بالإضافة الى الاحتياطات العامة التي خصصت لمقابلة الخسائر التي قد تحدث.

وفيما يلي المعايير المطبقة على المطبقة على رأس المال ضمن الشريحتين:

- يجب ان لا تقل الأسهم العادية للشريحة الأولى عن 4.5 % من موجودات البنك المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات، مع العلم ان هذه النسبة كانت 2% في اتفاقية بازل 2.
- يجب ان لا تقل الريحة الأولى من رأس المال عن 6% من موجودات البنك المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات علما ان هذه النسبة حددت ب 4% في اتفاقية بازل 2.
- يجب ان لا يقل رأس المال عن 8 % من موجودات البنك المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات مع العلم ان هذه النسبة حددت ب 6% حسب اتفاقية بازل 2.
- تمثل الموجودات المرجحة بالمخاطر القروض والتسهيلات البنكية الاقراضية التي تمنحها البنوك، وترجح هذه القروض والتسهيلات حسب نوعية المخاطر كما نصت عليها بازل 2.

2.7- **رأس المال الإضافي لتغطية المخاطر:** تتطلب اتفاقية بازل 3 بناء رأس المال إضافي زيادة عن الحدود الدنيا المفروضة وذلك لمواجهة فترات الازمات وحوادث الخسائر، وفي حالة استعمال هذه الأموال يتم إعادة بناؤها من الأرباح المحققة مما يؤدي الى تخفيض الأرباح الموزعة، ويشمل رأس المال الإضافي لأغراض التحوط بحيث تلزم اتفاقية بازل 3 ان يحتفظ البنك برأس مال احتياطي يبلغ 2.5%، وذلك لامتناس خسائر البنك في الأوقات العصيبة، ابتداء بنسبة 0.625% في سنة 2016، ثم 1.25% في سنة 2017 لتصل الى 1.875 % في سنة 2018.

يتضمن رأس المال قيمة الأسهم العامة التي تؤدي الى زيادة رأس المال الإجمالي للبنك، ورأس المال الإضافي لمواجهة الازمات والذي يتطلب ان تحتفظ البنوك برأس مال احتياطي تتراوح النسبة بين صفر و 2.5 % من أسهم عامة وذلك لحماية القطاع البنكي في فترات زيادة الإقراض بنسب كبيرة جدا كما حدث في أوقات الازمة المالية لسنة 2008، وسيتم تحديد نسبة رأس المال من قبل السلطات المالية حسب حجم الإقراض.

3.7- **السيولة:** لقد اضافت اتفاقية بازل 3 نسبتين لدعم السيولة هما: (كوكش، 2012، ص02) 1.3.7- **نسبة تغطية السيولة:**

وفي هذا الإطار أنشأت اتفاقية بازل 3 معيار تغطية السيولة لدعم السيولة قصيرة الاجل وللتأكد بأن البنك يمتلك سيولة كافية وعالية الجودة لمواجهة الحالات العصيبة خلال 30 يوما، وينص هذا

المعيار على ان يحتفظ البنك بالسيولة الواردة بما يعادل او يزيد عن السيولة الصادرة خلال 30 يوما وتطبيق هذا المعيار ابتداء من 2015/1/1.

2.3.7- معيار نسبة التمويل الصافي المستقر:

ويهدف الى تحقيق سيولة ثابتة لفترة أطول من المعيار الأول، وهي فترة سنة كاملة، وذلك من خلال منح حوافز للبنك لتمويل نشاطاته من خلال مصادر أموال مستقرة وتوازن هيكله الأصول والخصوم، وتطبيق المعيار ابتداء من 2018/1/1.

8. الاثار المترتبة من تطبيق اتفاقية بازل:

يتوقع المحللون والمراقبون في المجال المصرفي والمالي ان تؤثر اتفاقية بازل3 وما تضمنته إيجابيا على الأداء اليومي والسنوي، كما لها اثار سلبية متوقعة يمن ايجازها كما يلي: (شاهين، 2012، ص16)

1.8- الآثار الإيجابية: تتمثل مختلف الاثار الإيجابية فيما يلي

- انخفاض ملحوظ في عدد البنوك التي تتعرض الى عمليات الإفلاس، وبالتالي تجنب حدوث انهيار في النظام البنكي.
- المساهمة في الاستقرار المالي على المدى الطويل وتحقيق المزيد من النمو
- تمتين دعائم النظام النقدي الدولي وجعله أكثر صلابة في مواجهة الازمات المحتملة.
- المساعدة في حدوث الانتعاش المالي في جميع أنحاء دول العالم.
- تحقيق الأرباح التي تساعد على انخفاض خطورة القروض المتعثرة.
- حدوث تحسن في أسعار الأسهم البنكية من خلال عمليات الاستحواذ التي تتعرض لها البنوك.
- تطبيق قواعد جديدة لإقرار الشفافية في القطاع المالي مما يساعد في التقليل من التعرض للمخاطر والحيلولة دون سعي البنوك لاستغلال الثغرات.

2.8- الآثار السلبية: تشمل الاثار السلبية على ما يلي

- تؤدي اتفاقية بازل 3 الى الضغط على المؤسسات لزيادة مواردها المالية من خلال زيادة رؤوس أموالها أو تخفيض جزء من أرباحها لدعم الاحتياطات المالية.
- خفض معدلات الإقراض وتقليص في بعض القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات المخاطر العالية.
- حدوث تشدد اقراضي عند منح السيولة أو الإقراض الممنوح للدول النامية.
- اجبار البنوك على زيادة الأموال المخصصة كاحتياطات في مقابلة الديون المشكوك في تحصيلها.
- التنظيم الجديد لاحتساب كفاية رأس المال قد يقلص من الأرباح ويفرض ضغوطا على المؤسسات المتعثرة وبالتالي زيادة تكلفة الإقراض.

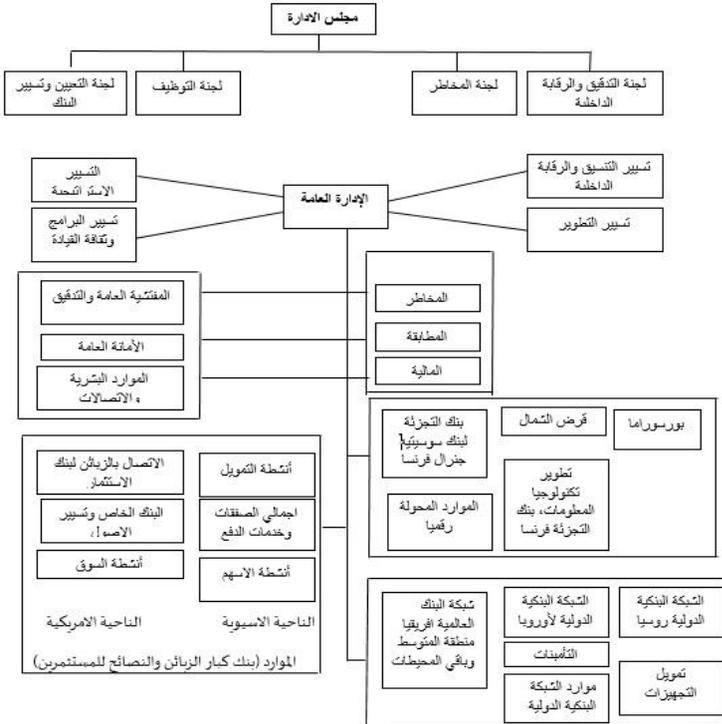
- الحاجة ال المزيد من الإعانات الحكومية لتعزيز الاحتياطات من رأس المال التي تل الى مبلغ كبير.

- توقع صدور قواعد جديدة تفرض على البنوك تطبيق الاندماج القصري.

9. التزام بنك سوسيتيه جنرال بتنفيذ اتفاقية بازل 3:

تأسس بنك سوسيتيه جنرال Société générale في 1864/05/04، موجود على مستوى 67 دولة عبر العالم كفروع تابعة له، ويعتبر ثاني أكبر فرنسي من حيث الانتشار وحجم رأس المال الاجتماعي المقدر بـ 1009897173.75 يورو، والمتضمن 807917739 سهم بقيمة اسمية 1.25 يورو بتاريخ 2018/01/01، ويشغل به 149000 موظف. (www.rse.sg.com).
لقد تبنى بنك سوسيتيه جنرال قواعد اتفاقية بازل 3 ابتداء من تاريخ صدورها بإدخال مختلف التعديلات على هيكل رأس المال وكذا السيولة المطلوبة لمواجهة عمليات الإقراض. وتتوزع المهام وفق الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتيه جنرال كما يلي:

الشكل 1: الهيكل التنظيمي لبنك سوسيتيه جنرال 2019/01/01



Source : (Rapport financier annuel de l'année 2019, p66)

يظهر من خلال الشكل 1 أن بنك سوسيتيه يزاول نشاطه من خلال توزيع المهام في شكل مجلس الإدارة والإدارة العامة من أجل الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، وكما هو مبين توزيع شبكة الأنشطة حسب الفروع عبر العالم.

كما يمكن تلخيص تطور مستويات ونسب متطلبات رأس المال وكذا النسب الدنيا لتغطية السيولة ونسبة الرفع المالي حسب الجدول التالي:

الجدول 2 تطور نسب متطلبات رأس المال والرفع المالي والسيولة في بنك سوسيتيه جنرال من 2013-2018

البيان/ السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رأس المال مليار يورو	51.0	55.2	59.0	62	59.4	61.0
اجمالي الموجودات مليون يورو	1141579	1208258	1194805	1216851	1149844	1207664
رأس المال الشريحة 1 (مليون يورو)	40263	44650	48112	51548	48907	50511
الموجودات المرجحة بالمخاطر (مليون يورو)	342610	353196	356725	355478	353306	376049
راس المال التحوط مليون يورو	34260	35792	38885	40937	40227	41154
نسبة الملاءة المالية	%13.4	%14.3	%16.3	%17.9	%17.0	%16.5
العائد على حقوق الملكية بعد الضرائب	% 4.3	%5.3	%7.9	%7.3	%4.9	%7.1
نسبة الرفع المالي%	%3.5	%3.8	%4.0	%4.2	%4.3	%4.2
نسبة تغطية السيولة % LCR	< 100%	%118	%124	%142	%140	%129

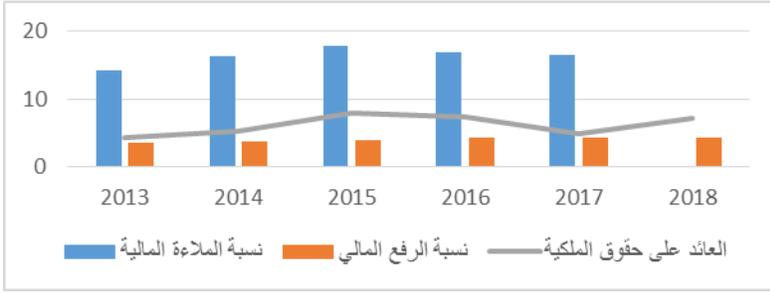
Source : (Rapport financier annuel des années 2013-2018)

يمثل الشكل الموالي تطور نسب الملاءة المالية ونسبة الرفع المالي لسنوات 2013-2018 لبنك

سوسيتيه جنرال:

الشكل 2: تطور نسبة الملاءة المالية ونسبة الرفع المالي ونسبة العائد على حقوق الملكية لدى بنك

سوسيتيه جنرال 2013-2018



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

يستخدم بنك سوسيتيه جنرال نسبة الملاءة المالية التي تحسب من خلال حاصل قسمة رأس المال الى الأصول المرجحة بالمخاطر لكي تحدد مدى قدرة البنك وامتلاكه لرأس المال لتغطية الأصول الخطرة والتي حددت من طرف اتفاقية بازل3 بنسبة 8% ، ومع هذا فالبنك قد حقق اكثر من ذلك في سنة 2013 بلغت 13.4% ، لتصل الى 17.9% في سنة 2016، ثم تتخفف الى 17% في سنة 2017 ثم 16.5% في سنة 2018 وهذا دليل قوي على استجابة بنك سوسيتيه جنرال لمتطلبات راس المال لتغطية الأصول الخطرة، بالرغم من ان البنك قد حقق نسب معتبرة في السنوات السابقة أي قبل سنة2013.

يعتبر رأس المال شريحة1 كذلك في تزايد من 40263 مليون يورو في سنة 2013 الى 51548 مليون يورو في سنة 2016، بالرغم من انخفاضه في سنة 2017 الى 48907 مليون يورو ثم ارتفع الى 50511 مليون يورو في سنة 2018. وهو ما يدل على مدى متانة هيكل رأس المال الأساسي لدى بنك سوسيتيه جنرال وتقويته لكي يتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل3. ان نسبة الرفع المالي التي تساوي حاصل قسمة رأس المال الأساسي الى اجمالي الموجودات تبين ان البنك شرع في تطبيقها ابتداء من سنة 2013 وتبين انها في تزايد من 3.5% في سنة 2013 الى 4.3% في سنة 2017 بالرغم من انخفاضها في سنة 2018 الى 4.2% ، وهذا ما يدل على ان البنك قد نفذ توصيات اتفاقية بازل 3 المتعلقة بنسبة الرفع المالي والتي تعكس مدى تغطية راس المال الأساسي لمجموع الموجودات الدفترية.

ان نسبة تغطية السيولة LCR التي تساوي حاصل قسمة الأصول السائلة عالية الجودة الى صافي التدفقات النقدية الصادرة المتوقعة خلال 30 يوم، مطبقة لدى بنك سوسيتيه جنرال ابتداء من سنة 2014، مع ملاحظة ان سنة 2013 قد حددت هذه النسبة بأكثر من 100%، وهي في تزايد خلال سنوات 2014-2017، الا انها انخفضت في سنة 2018 الى 129%، وهي نسبة تعبر عن مدى جاهزية البنك لمواجهة احتياجات السيولة المتوقعة خلال شهرا كاملا ، ولكون النسبة خلال كل السنوات تفوق نسبة 100% فهذا يدل على تقادي الوقوع في ما يسمى بفخ السيولة وعجز البنك على السداد .

أما نسبة التمويل الصافي المستقر NSFR التي تساوي حاصل قسمة المبلغ المتاح من التمويل المستقر الى مبلغ التمويل المستقر المطلوب، لدى بنك سوسيتيه جنرال فلم تحدد خلال فترة الدراسة.

الخاتمة:

ختاما تعتبر اتفاقية بازل 3 ذات أهمية كبيرة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البنوك خاصة ما تعلق برأس المال ومتطلباته الدنيا، والسيولة الكافية لتغطية الاحتياجات اليومية والشهرية، بالإضافة الى الاعتماد على الاقتراض لتحقيق الرفع المالي، وكل ذلك لتحقيق الاستقرار المالي والاستمرارية. بناء على ذلك واجابة على التساؤل الجوهري فقد قام بنك سوسيتيه جنرال بتنفيذ القواعد والنسب المطلوبة والمحددة من طرف اتفاقية بازل 3 بصفة تدريجية ابتداء من سنة 2013 والى غاية 2018 حسب ما ود في التقارير المالية السنوية.

كما يمكن التحقق من صحة الفرضية الأولى بأن الإلتزام بتوصيات اتفاقية بازل 3 يتطلب بنية مالية متينة وهذا محقق لدى بنك سوسيتيه جنرال لصموده طيلة أكثر من قرن من الزمن. وكذلك الفرضية الثانية بأن يستخدم رأس المال كصمام أمان لمواجهة الإلتزامات المالية وذلك من خلال الرفع من قيمته استجابة لمتطلبات بازل 3، كما أثبتنا الفرضية الثالثة لكون استخدامات السيولة يتطلب التوافق بين العائد والمخاطرة المترتبة عن الأنشطة المختلفة من خلال توفير السيولة والتحكم في مخاطر السوق والقرض والمخاطر التشغيلية، اما الفرضية الرابعة فقد تحققت من أهمية الرفع المالي تكمن في تحقيق عوائد معتبرة وإحترام تواريخ الاستحقاق، من خلال لجوء بنك سوسيتيه جنرال للاستدانة والقدرة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد وبالتالي تحقيق عوائد استغلال وفوائد استثمار. وعليه يمكن الوصول الى النتائج التالية:

- 1- يستخدم رأس المال كخط دفاع أول لمواجهة مختلف الاختلالات والأزمات المالية غير المتوقعة من خلال تصنيفه الى راس مال شريحة 1 ورأس مال شريحة 2.
- 2- تعتبر السيولة المتاحة أساس تغطية الاحتياجات اليومية والشهرية وعدم الوقوع في ازمة عدم القدرة على السداد.
- 3- استخدام بنك سوسيتيه جنرال لمختلف قواعد اتفاقية بازل 3 جعله في استقرار مالي وتصنيف جيد.

- 4- يعتمد بنك سوسيتيه جنرال على الاقتراض لغرض الرفع المالي وتحقيق عوائد مناسبة
- 5- لم يستخدم بنك سوسيتيه جنرال نسبة التمويل الصافي المستقر ولكن تم تأجيلها.

كما يمكن ان نوصي بما يلي:

- 1- ضرورة الاخذ بعين الاعتبار عدم زيادة رأس المال بشكل كبير لأن ذلك سيترتب عليه زيادة المصاريف.

- 2- ضرورة توفير الأموال السائلة دون اللجوء الى تسهيل اصول معينة والاستفادة من الوفر المالي.
3- ضرورة التحكم في حجم الاقتراض في المستوى الامثل باعتباره سيؤدي الى حالات التعثر والافلاس.

في الأخير تبقى قواعد الحذر والاحتراز مطلوبة بتغير الزمان والمكان لدى البنوك ولكن المطلوب هو التكيف والاستجابة لمختلف التأثيرات الخارجية والداخلية لتحقيق الأمان المالي والاستمرارية.

قائمة المراجع:

حافظ كامل الغندور، محاور التحديث الفعال في المصارف العربية، (اتحاد المصارف العربية: بيروت، 2003)

مجدوب بحوصي، عمار عريس، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي مجلة البشائر الاقتصادية، العدد1، 2017.

خالد أمين عبد الله، معايير بازل من الأول(1) الى الثالث (3)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد الأول، 2012.

<https://www.bis.org/bcbs/publ/d424.htm>

زبير عياش، اتفاقية بازل3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد30-31، 2013.

علي عبد الله شاهين، مقررات اتفاقية بازل3 واثرها على المصارف العربية(التطورات ومتطلبات التطبيق) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد 1، 2012.

بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد00، 2015.

Charles Stewart, regulatory capital management and reporting, the impact of basel3, risk strategies for basel3 compliance and beyond extracting business value from regulatory change, the institute of banking, Moody's Analytics, Riyadh, 30/11/2011.

محمد حبش، بازل3 بنودها وأثارها وتطبيقها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 20، العدد الأول، 2012.

فلاح كوكش، أثر اتفاقية بازل3 على البنوك الأردنية، معهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.

www.rse.societe-generale.com

Document de reference، Rapport financier annuel de l'Anne 2013

Document de reference، Rapport financier annuel de l'Anne 2014

Document de reference، Rapport financier annuel de l'Anne 2015

Document de reference، Rapport financier annuel de l'Anne 2016

Document de reference، Rapport financier annuel de l'Anne 2017

Document de reference، Rapport financier annuel de l'Anne 2018

Document de reference، Rapp